تحول سياسي يعيد رسم التوازن البرلماني في إقليم كردستان العراق

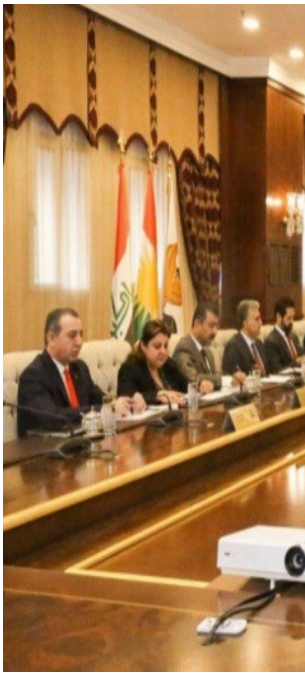

كشفت تطورات سياسية متسارعة في إقليم كردستان العراق عن تشكّل ملامح معادلة برلمانية جديدة، بعد إعلان حزب الاتحاد الوطني الكردستاني الدخول في ائتلاف مع حركة "الجيل الجديد" المعارضة، في خطوة يُنظر إليها على أنها محاولة لإعادة ضبط توازنات القوة داخل برلمان الإقليم، وتقليص قدرة الحزب الديمقراطي الكردستاني على الانفراد بإدارة السلطة، في الإقليم الذي يتمتع بحكم شبه مستقل منذ عام 2003.

وبحسب تقرير لموقع العربي الجديد وتابعته "المطلع"، فإنه:"تأتي هذه التحركات في ظل واقع سياسي أفرزته انتخابات برلمان كردستان التي جرت في 20 تشرين الأو/لأكتوبر 2023، والتي لم يتمكن فيها أي من الحزبين الرئيسيين من تحقيق الأغلبية المطلقة اللازمة لتشكيل الحكومة منفرداً، والمتمثلة بمعادلة «النصف زائد واحد» من أصل 100 مقعد".

فقد حصل الحزب الديمقراطي الكردستاني، بزعامة مسعود البارزاني، على 41 مقعداً، فيما نال حزب الاتحاد الوطني، بقيادة بافل طالباني، 25 مقعداً، في حين توزعت المقاعد المتبقية على قوى معارضة

وكيانات مستقلة، أبرزها حركة «الجيل الجديد» التي حصدت 15 مقعداً.

وجاء الإعلان عن هذا الائتلاف عقب الإفراج عن زعيم حركة «الجيل الجديد» شاسوار عبد الواحد من السجن في السليمانية بكفالة، بعد توقيفه على خلفية قضايا عدة، بينها تهديد نائب في برلمان الإقليم.

ويرى مراقبون أن:"هذا التحالف يمثل محاولة جدية لكسر ما يوصف بـ«احتكار» الحزب الديمقراطي لمسار تشكيل حكومة الإقليم، وفرض صيغة شراكة سياسية أكثر توازناً".

وبحسب الحسابات البرلمانية، فإن:"مجموع مقاعد الاتحاد الوطني والجيل الجديد يبلغ 40 مقعداً، وهو رقم يقترب من أو يوازي فعلياً حجم كتلة الحزب الديمقراطي، خاصة مع إمكانية استقطاب قوى سياسية متوسطة وصغيرة، ما يعكس تحولاً ملحوظاً في ميزان القوى داخل البرلمان، ويمنح الاتحاد الوطني هامشاً أوسع للمناورة السياسية".

وفي هذا السياق، قال عضو الاتحاد الوطني الكردستاني أحمد الهركي إن:"الاتفاق مع حركة «الجيل الجديد» يمثل «تحولاً مهماً في موازين القوى داخل الإقليم»، مشيراً إلى أن التحالف الجديد بات يشكل 40 مقعداً من أصل 100، مقابل 42 مقعداً يمتلكها الحزب الديمقراطي بعد احتساب مقعد الكوتا المسيحي، وهو ما يخلق، بحسب تعبيره، حالة توازن داخل البرلمان".

وأضاف أن:"المقاعد المتبقية ستكون حاسمة في تحديد الجهة القادرة على تشكيل الكتلة الأكبر"، مؤكداً أن:"هذه المعطيات تمنع احتكار السلطة والمناصب السيادية من قبل طرف واحد، وتحد من محاولات الهيمنة على التمثيل الكردي في بغداد".

وفي المقابل، أبدى الحزب الديمقراطي الكردستاني تحفظه على هذا التحالف، واعتبره جزءاً من صفقة سياسية.

وقال عضو الحزب وفاء محمد للعربي الجديد إن:"التحالف بين الاتحاد الوطني والجيل الجديد محاولة غير مجدية لتشكيل حكومة الإقليم"، مؤكداً أن القانون ينص على أن الحزب الفائز بالمرتبة الأولى هو من يتولى تشكيل الحكومة، وأن تجاوز الحزب الديمقراطي في هذا السياق أمر غير ممكن.

ويرى مختصون في الشأن السياسي الكردي بحسب التقرير أن:"هذه التحركات من شأنها إضعاف الموقع

التفاوضي للحزب الديمقراطي، وتقليص قدرته على استخدام عامل الوقت للضغط على خصومه".

ويقول الباحث حسن الزركوشي إن:"الحزب الديمقراطي يجد نفسه أمام كتلة مقابلة قادرة على تعطيل تشكيل الحكومة أو فرض شروط سياسية جديدة"، موضحاً أن:"الخلاف لم يعد محصوراً بتوزيع المناصب، بل بات يدور حول تحديد الكتلة المؤثرة داخل البرلمان".

وأشار الزركوشي إلى أن:"النظام الداخلي لبرلمان كردستان يمنح الشرعية للكتلة البرلمانية المؤثرة، وليس للحزب الفائز بعدد المقاعد الأكبر فقط، ما يجعل التحالفات هي العامل الحاسم في مسار تشكيل الحكومة، ويضفي على تحركات الاتحاد الوطني بعداً دستورياً وسياسياً في آن واحد".

وتعكس هذه التطورات دخول إقليم كردستان مرحلة سياسية مختلفة، يتراجع فيها منطق الحزب المهيمن، مقابل تصاعد دور التحالفات العابرة للاصطفافات التقليدية.

وفيما يرى الاتحاد الوطني أن هذه المعادلة الجديدة تتيح له إعادة صياغة موقعه داخل السلطة، يخشى الحزب الديمقراطي أن تكون مقدمة لتآكل تفوقه السياسي الذي استمر لسنوات.

ورغم عقد أكثر من 15 اجتماعاً مباشراً بين الحزبين الرئيسيين خلال الفترة الماضية للتوصل إلى تفاهمات حول شكل الحكومة وبرنامجها وتقاسم المناصب، لا تزال عملية تشكيل حكومة الإقليم متعثرة، وسط دعوات من قوى معارضة لحل البرلمان وإعادة إجراء الانتخابات، في وقت يؤكد فيه الحزب الديمقراطي تمسكه بمبدأ «وحدة الصف» وتشكيل حكومة قائمة على الإقليم الواحد والبرلمان الواحد، وفق ما سبق أن أعلنه زعيمه مسعود البارزاني.

وبين توازنات برلمانية دقيقة، وتحالفات قيد التشكل، ومواقف متباينة بين القوى الرئيسة، يقف إقليم كردستان أمام اختبار سياسي جديد، قد يعيد رسم قواعد الشراكة في السلطة، أو يفتح الباب أمام مرحلة أطول من الجمود السياسي بانتظار حسم معادلة الكتلة الأكبر.

المصدر: صحيفة العربي الجديد.